دكتور
عبد المنعم
الدسوقى

# موقف عُمَد ومشايخ القرى من انتخابات صدقى ١٩٣١

كلية التربية –
جامعة القاهرة

المجلة التاريخية المصرية ـ المجلة التاريخية المصرية ـ المجلة التاريخية المصرية ـ المجلة التاريخية المصرية –

ان عمد ومشايخ القرى هم نواب الحكومة فى توطيد الأمن ببلادهم ، وقطع دابر الاشقياء واللصوص ، وعليهم تنفيذ أوامر الحكومة والقيام بتبعاتها من تحصيل الايرادات وتأدية الطلبات ، وكان تعينهم يتم عن طريق الاختيار من البيوت الشهيرة أرباب الأطيان (١) ، ولما كانت للعمدة السلطة التامة على قريته ، والخبرة الكاملة باحوال سكان بلدته وعاداتهم (٢) ، فان الحكومات التى تعاقبت فى مصر استخدمت سلطانها للحد من نفوذ العمد المنتمين لأحزاب المعارضة فعزلتهم أحيانا وولت مكانهم أنصارها ومن تتوسم فيهم السير فى ركابها ، كما استخدمت العمد فى أثناء الانتخابات للتأثير على الأهالى فى انجاح مرشحيها أو تعطيل

---

(١) مجلس شورى القوانين : محاضر جلسات سنة ١٨٩١ ـ ١٨٩٥ جلسة السبت ٢ مارس ١٨٩٥ وقد نصت المادة الاولى من القانون الصادر فى ٢١ مارس ١٨٩٥ على أن يكون العمدة مالكا لعشرة أفدنة على الأقل .

أنظر فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الثالث ـ الاسكندرية . المطبعة التجارية ١٨٩١ ص ١٤٦ تحت عنوان منشور من نظارة الداخلية الى جميع المديريات بشأن تنصيب المشايخ والعمد ووكلائهم .

(٢) المؤيد : عدد ٢٧٢٣ فى أغسطس ١٩٠٢ تحت عنوان «عمد البلاد وخفراؤها» .

الانتخابات ، وفى التاريخ المصرى المعاصر أمثـــلة عديدة على ذلك ، ففى عام ١٩٢٥ أعادت حكومة زيور اثنين وعشرين عمدة بعد أن كانت حكومة سعد زغلول قد طردتهم من مناصبهم (١) وفى نفس الوقت طردت عشر عمد من أنصار الوفد فى محافظة المنوفية (٢) ولما خرجت حكومه زيور من الحكم أعادت حكومة عدلى يكن ـ التى أيدها الوفد ـ جميع العمد المفصولين الى مناصبهم ، ولما جاءت وزارة مصطفى النحاس الأولى ضاعفت عدد العمد الوفديين بأن عزلت عمدا من أتباع الأحرار الدستوريين وأحلت مكانهـــم أنصار الوفد ، وفى عهد وزارة محمد محمود باشا عزل حوالى تسعين فى المائة من الوفديين (٣) وهـكذا تتابعت حركة العزل والتعيين بين العمد كلما ذهبت وزارة وجاءت أخرى ، ولما قدم مصطفى النحاس اســـتقالة وزارته فى ١٧ يونية ب١٩٣٠ (٤) عهـــد الملك فؤاد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة (٥) ، وقد استهلت هذه الوزارة أعمالها بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر واغلاق أبوابه ، وصـــدر أمر ملكى فى ١٢ يوليو من نفس السنة ببطلان دستور ١٩٢٣ واستبداله بدســـتور ١٩٣٠ وحل مجلسى النواب والشيوخ كما صـــدر قانون جديد للانتخاب (٦) مما أثار موجة من الاستياء والاحتجاج ، فانفجـــرت المظاهرات فى أماكن متعـــددة وخرج الطلبة والعمال يهتفون ضد الحكم الجديد مما دفع صدقى الى اللجوء لسياسة البطش لقمع معارضيه ، فارتفع عدد القتلى (٧) ، وأغلقت الصحف

---

(١) Lloyd. L. Egypt Since Cromer 2, vols, 1934, vol, 2 p, 110

(٢) الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ، القاهرة ١٩٤٧ ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨

(٣) الاتحاد : العدد ١٩٤٣ فى ١٣ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « مهزلة جديدة ـ يستقيلون بعد أن كانوا يطردون » .

(٤) قبل الملك فؤاد الاستقالة فى ١٩ يونية ١٩٣١ . أنظر الوزارات والنظارات المصرية ص ٣١٣ تحت عنوان « أمر ملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٠ بقبول اســـتقالة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس » .

(٥) النظارات والوزارات ص ٣١٧ تحت عنوان أمر ملكى رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ صادر الى اسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة .

(٦) عن هذا القانون أنظر : دار الوثائق القومية ، الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، القاهرة ـ المطبعة الأميرية ١٩٣٠ .

(٧) بلغ عدد القتلى فى الحوادث التى وقعت احتجاجا على دستور ١٩٢٣ وفى سبيل اعادته عدد ١٢٢ قتيلا ، وعدد من أصيبوا بعاهات مستديمة ٣٥ شخصا أنظر ، مضابط مجلس النواب ـ مضبطة الجلسة التاسعة والعشرين فى الثلاثاء ١٥ ســـبتمبر ١٩٣٦ ص ١٤٦١ .

المعارضة لعدم امتثالها لأوامر الحكومة (١) ، ولما اجريت الانتخابات فى يونيه ١٩٣١ لم يدخلها سوى الحزب الوطنى ، وحزبى الشعب والاتحاد (٢) . أما حزبا الوفد والأحرار الدستوريين فقد قاطعا الانتخابات وألفا لجنة للاتصال بهدف تقريب وجهات النظر بينهما (٣) كما تعاهدا على النضال من أجل دستور ١٩٢٣ ، ولكي يفسدا جو الانتخابات أو عزا الى أنصارهما من عمد ومشايخ القرى الى مقاطعتها فى قرارهم وتقديم استقالاتهم (٤) احتجاجا عليها فحرض مصطفى النحاس فى خطبة علنيه له العمد والمشايخ على مقاطعة الانتخابات فى كل مراحلها ، وهنأ الذين بدأوا بهذه الخطوة وضحوا بمناصبهم على مواقفهم الوطنية كما ناشد الآخرين منهم اتباع مسلك اخوانهم دون الخوف من الغرامات الباهظة (٥).

ودعا محمد محمود العمد والمشايخ الى عدم القيام بواجبات وظائفهم وتقديم استقالاتهم وطمأنهم بأنهم لابد عائدون الى وظائفهم ، كما وعدهم

---

(١) قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٥ يوليه ١٩٣٠ تعطيل جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلا نهائيا ، وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة أخرى تتستر بأسماء الجرائد المذكورة .

الوقائع المصرية العدد ٦٩ من السنة الاولى بعد المائة فى ١٧ يوليه ١٩٣٠ وعطلت جريدة السياسة الاسبوعية تعطيلا نهائيا .

الوقائع المصريه فى ٥ فبراير ١٩٣١ .

وأنذرت جرائد الفلاح المصرى والمساء والريفى والجرنال دي كير والضياء الضياء . العدد ١١٠ من لسنة الاولى فى السبت ٧ فبراير ١٩٣١ كما عطلت جريدة مصر عشر ايام وصودر عددها الصادر فى أول ابريل ١٩٣١ الشعب . العدد ١٠٠ فى الخميس ٢ ابريل ١٩٣١ .

(٢) الضياء : العدد ١١٠ من السنة الاولى فى السبت ٧ فبراير ١٩٣١ تحت عنوان « يأويل مصر من دعاة السوء » .

كما يتضح من احدى الوثائق ان حزب الاتحاد قد هيأ نفسه لخوض الانتخابات فذكر سكرتير الحزب مخاطبا الاعضاء « وجب علينا معشر الاتحاديين ان نجمع شملنا ونهيىء لهذه الانتخابات عدتنا حتى يأخذ رجال الاتحاد مكانهم اللائق بهم » دار الوثائق : محافظ عابدين ـ محفظة رقم ٢ ( أحزاب سياسية ) وثيقة بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٠ .

(٣) الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ٢ . القاهرة . النهضة المصرية الطبعة الاولى ١٩٤٩ ص ١٤١ .

(٤) ذكرت جريدة الاتحاد أن الوفد والأحرار الدستوريين حرضوا العمد والمشايخ على تقديم استقالاتهم عن طريق الارهاب والترغيب أو بتحليفهم الايمان المغلظة الاتحاد : العدد ١٩٤٣ فى ١٣ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « استقالة بعض العمد » .

(٥) الضياء : العدد ١٠٨ فى ٥ فبراير ١٩٣١ .

برد الغرامات الظالمة التى حكم بها عليهم (١) ، وذكر أن هذه الاستقالات تعتبر مثالا صالحا من أكرم أمثال التضحية فى سبيل الاحتفاظ بالمبدأ والدفاع عن الوطن (٢) ، ومن وثائق قلم الشياخات وقرارات التأديب والانتخاب الموجودة بدار المحفوظات ، ومن الصحف والكتابات المعاصرة لتلك الفترة يتضح لنا الدور الذى لعبه الكثير من العمد والمشايخ فى مناوأة الحكومة برغم انهم نوابها فى توطيد أواصر النظام ببلادهم فحرضوا الأهالى على مخالفة أوامر الحكومة ومقاطعة الانتخابات كما شجعوا على اقامة المظاهرات فى أثناء عملية الانتخاب للتأثير على الناخبين من أنصار الحكومة وارهابهم والتحرش بهم ، كما أن بعضهم استقال من وظيفته تنفيذا لقرار اضراب الأحزاب المعارضة للانتخابات ، واتسعت حركة الاستقالات تدريجيا حتى شملت عددا كبيرا من عمد الوجهين البحرى والقبلى مما أثر على مركز وزارة صدقى وأظهرها بأنها غير مرضى عنها حتى من مرؤوسيها من العمد والمشايخ ، وقوى مركز المعارضة ، ولم تقف حكومة صدقى مكتوفة الأيدى أمام هذه الاستقالات شبه الجماعية من العمد والمشايخ فحاولت فى أول الأمر اقناعهم بسحب استقالاتهم والا فانها ستعين عمدا مكانهم ومشايخ آخرين ، ولما لم تفلح حكومة صدقى فى ذلك ولم يعبأ معظم العمد (٣) بتهديدها ووعيدها أعلن اسماعيل صدقى أن استقالات هؤلاء العمد ترجع لتحريض آخرين ، وترجع الى عوامل شخصية وتحركها فى الخفاء أغراض حزبية (٤) ، وان اعلانهم عدم التعاون مع الحكومة فى الانتخابات يعتبر جريمة لأن عملهم هذا سيؤدى الى اختلال الأمن فى

---

(١) الاتحاد : العدد ١٩٥٤ فى ٢٦ يناير تحت عنوان « تعطيل جريدة الأحرار الدستوريين » .

(٢) الأحرار الدستوريون : العدد ٢٣ فى ٢٥ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « حديث لحضرة محمد محمود باشا بشأن استقالات عمد البلاد ومشايخها » .

(٣) تراجع قليل من العمد عن استقالاتهم بعد تدخل بعض الوسطاء ، وعلى سبيل المثال فقد سحب صادق يوسف استقالته التى نشرها على صفحات مجلة السياسة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٤) الأحرار الدستوريون فى ١٢ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « الوزارة واستقالات العمد والمشايخ » .

البلاد (١) ، وقامت الحكومة بارهابهم عن طريق التهديد بالقبض عليهم ، ففى ناحيتى « منشاه سليمان » و « سمسطا الوقف » مركز ببا حاصرت قوات الحكومة بيوت المشايخ المستقيلين ثم قبضت عليهم وساقتهم الى منزل أحد المنتمين الى حزب الشعب فحجزوهم فيه أكثر من خمس ساعات ، وبعد أن فشل مأمور مركز ببا فى حملهم على العدول على الاستقالة حررت لهم محاضر ادارية وأفرج عنهم (٢) ، ثم حوصرت بيوتهم وعين لكل عمدة مستقيل نفرا من البوليس السرى يتتبع خطواته (٣) وفى مركز تلا أرسلت وزارة الداخلية رجالها وصاروا يهددون العمد المستقيلين وطلبوا منهم سحب استقالاتهم وكتابة تكذيب ينفى خبر هذه الاستقالات ولكن التهديد لم يجد نتيجة مع معظمهم ، فبادرت القوة الى نقل السلاح من دور العمد (٤) ، كما قررت الحكومة تقديمهم الى المحاكمة أمام لجان الشياخات (٥) .

وفيما يلى نعرض أمثلة للاتهاماتالتى وجهتها الحكومة الى بعض هؤلاء العمد فى أثناء التحقيق معهم : ففى الدقهلية وجهت الحكومة الى محمد عمر نوفل عمدة بلدة المندرة مركز أجا وابراهيم عقل شيخ البلد بنا تهمة تعطيل عملية الانتخابات ، والقيام بالتحريض على الاضراب المعارض للحكومة ، وقيام العمدة بتقديم استقالته اقتداء ببعض رفقائه تنفيذا لقرار اضراب الأحزاب المعارضة للانتخابات ، ونشر ذلك فى جرائد الضياء والمساء المعارضة للحكومة بقصد التشهير بالوزارة والتأثير على مركزها واظهارها بانها وزارة غير مرضى عنها حتى من مرؤوسيها ، وأنه لما استدعى العمدة الى المركز للاستعلام عن أسباب استقالته امتنع عن الذهاب كما انقطع عن أداء عمله بمجرد تقديمه الاستقالة وانساق تحت تأثير وتحريض حسين بك فوده ومحمود باشا الاتربى ومحمد بك عبد النبى ، وراغب بك

---

(١) الاتحاد : العدد ١٩٤١ فى ١١ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « مهزلة استقالة العمد » .

(٢) المساء : العدد ١٣٣ فى أول فبراير ١٩٣١ تحت عنوان « الادارة والعمد » .

(٣) محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى القاهرة ـ مطبعة السياسة ، الطبعة الاولى ١٩٣١ ص ٤٧ .

(٤) الأحرار الدستوريون : العدد ١١ فى ١٣ يناير ١٩٣١ تحت عنوان «الاحكام العرفية فى تلا » .

(٥) استفاد صدقى من تجربة زيور السابقة فلم يقدم العمد والمشايخ الى القضاء الذى ربما يصدر أحكاما ببراءتهم ، بل احالهم الى لجان الشياخات .

فودة من حزب الوفد المعارض للحكومة (١) ، وفى ناحيـة سندوب مركز المنصورة وجهت الحكومة الى مسعد سليمان وردة شيخ بلدة بناحية سندوب وكفر الناصرة تهمة التعرض للشرطى المعين لمنع تجمهر الناس والقاء خطب سياسية بمسجد الناحية وتحريض الناس على مخالفة أوامر الحكومة (٢) .

وفى مركز دكرنس وجهت الحـكومة الى محمد عبر الرحيـم عمدة الدراكسة تهمة تعضـيد الحزبين المعارضـين للحـكومة وتنفيذ قراراتهما المضادة لخطتها ، وتحريض أهالى البلدة على الخروج على طاعتها والاستخفاف بسلطتها وبث روح الفوضى والاخلال بالنظام العام لمنع اقامة الانتخابات ، والسماح للاهالى باقامة المظاهرات ضد الحـكومة فى أثنـاء الانتخابات ، والامتناع عن اعطاء صوته ليقتدى به أقاربه والأهالى ، وتعطيل المخابرات التلفونية حتى لايمكن لأحد الاتصال بالجهات الرئيسية ورغبته فى تعيين نفسه رئيسا فى لجنة الانتخاب لمنع الناس من الادلاء بأصواتهم(٣) ، وفى مركز دكرنس أيضا وجهت نفس التهم الى كل من عبد الحميد موسى عمدة ميت شرف وعز الدين السـيد شيخ البلد بهـا (٤) ، ومحمد عبد العال عمـدة ميت السودان (٥) والسيد أحمد سالم عمـدة ديرب الخضر (٦) أما عز الدين أفندى عمدة ميت طريف فقد وجهت اليه بجانب هذه التهم تحريض العمد الآخرين على معارضة أوامر الحكومة (٧) ، والرغبة فى أن يكون عصـيانه قدوة لبعض العمد فى المركز ، كما وجهت اليه تهمة قطع الكوبرى الموصل الى بلده بغرض منع وصول الناس الى مكان الانتخاب ، ومنع وصول قوات الحكومة الى البلد حتى يتمكن المتظاهرون من منع الناخبين اعطاء أصواتهم أو الوصول الى قاعة الانتخاب (٨) ، ووجهت الى ابراهيم عبد الرحمن سليم عمدة « ميت بتومه » تهمة التلاعب فى تشـكيل لجنة الانتخابات ، حيث طلب تغيير رئيس اللجنة المعين وسـمح لأخيه السيد

(١) دار المحفوظات العموميـة . كوبيـا قرارات التأديب والانتخـاب ، مديرية الدقهلية ـ قلم الشـياخات تحت رقم ١٩١٣ عين ٣٥ مخزن ٥ مكاتبـة تحت رقم ٩١ لسنة ١٩٣١ .

(٢) نفسه تحت رقم ١٩٠٩ .

(٣) كوبيا قرارات التأديب والانتخاب ، قلم الشـياخات السـابق الذكر مكاتبة تحت رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٣١ .

(٤) نفسه مكاتبة تحت رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٣١ ص ٣٠٦ .

(٥) نفسه مكاتبة تحت رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٣١ ص ٣١١ .

(٦) نفسه مكاتبة تحت رقم ٤٤١ لسنة ١٩٣١ ص ٣٤١ .

(٧) نفسه مكاتبة تحت رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٣١ ص ٣١٨ .

(٨) نفسه ص ٣٣٠ .

« أفندى » المحامى بمكتب الأستاذ وليم « أفندى » مكرم عبيد بحض الأهالى على مقاطعة الانتخاب ، كما امتنع هو شخصيا عن الادلاء بصوته ، فكان ظهوره بهذا المظهر مانعا لكثير من المواطنين من الحضور لاستعمال حقوقهم الانتخابية ، كما نبه على شيخ الخفر والخفراء بعدم اعلان الأهالى بالانتخاب وتستر على تسعة أشخاص من بلده حرضوا الأهالى على مقاطعة الانتخابات (١) ، كما وجهت تهمة مقاطعة الانتخابات أيضا الى محمد عبد العال أبو النصر شيخ عزبة بناحية برج الحمص مركز أجا (٢) ، وعبده أفندى سالم عمدة ناحية أشمون الرمان مركز دكرنس (٣) ، وعباس حلال البسيونى عمدة ناحية « بهيدة » مركز ميت غمر ومحمد محمد البسيونى شيخ البلد بها (٤) .

ولما كانت أشد عقوبة يمكن الحكم بها على العمدة أو الشيخ المستقيل هى الغرامة الى عشرين جنيها أو الرفت أو بالعقوبتين معا ، وذلك طبقا للائحة تأديب العمد والمشايخ الصادرة فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ (٥) ، فقد رأت وزارة الداخلية أن هذه الغرامة ضئيلة ولا تشكل عقبة فى سبيل استفحال هذه الاستقالات لذلك رأت تجزىء تهمة الاستقالة الى عدة تهم لتضاعف الغرامة ، وتتضاعف بنسبتها العقوبة ، ففرضت عشرين جنيها على كل جزء (٦) وبذلك تراوحت الغرامة على كل عمدة مستقيل مابين الستين والمائة والثلاثين جنيها ، كما أخذت تنبش فى ماضى العمد لمحاولة ارهابهم ، فغرمت الشيخ محمد آدم العمدة بمركز اسنا خمسة جنيهات لاهماله فى ضبط حادثة خطف طفل (٧) ، كما رفت محمد توفيق أفندى الأنور عمدة مهدية بالشرقية وتم تغريمه أربعين جنيها عن تهمتين سابقتين الأولى ادعاؤه على مهندس مجلس المديرية أنه طلب منه رشوة ، والثانية تهمة سابقة (٨) وكانت لجنة الشياخات فى مجملها تقرر باجماع الآراء

---

(١) نفسه ص ٤٢٢ .
(٢) نفسه ص ٤٥٩ .
(٣) نفسه ص ٣٢٢ .
(٤) نفسه ص ٣٢٧ .
(٥) الوقائع المصرية رقم ١٣٨ السنة الثانية والثمانون فى الاثنين ٢ ديسمبر ١٩١٢ تحت عنوان « ارادات وأوامر عالية » انظر ملاحق البحث ، الملحق رقم(١) .
(٦) الضياء : العدد ١٠٤ من السنة الاولى بتاريخ الأحد أول فبراير ١٩٣١ .
(٧) المقطم : العدد ١٢٧٤٧ فى الجمعة ٢٣ يناير ١٩٣١ .
(٨) المقطم : العدد ١٢٧٤٨ فى السبت ٢٤ يناير ١٩٣١ .

تغريم كل عمدة عشرين جنيها عن كل تهمه ثم رفته من وظيفته (١) ٠

ولما رأى بعض العمد أن الحكومة تقسم الاستقالة جملا وألفاظا وتعتبر كل واحدة منها تهمه مستقلة تستحق غـرامة عشرين جنيها اكتفوا بأن جعلوا نص استقالاتهم كلمات ثلاث هى « أرجو قبول استقالتى » (٢) ومع هذا فقد وجهت الحكومة الى بعض الذين بعثوا بهذه الاسـتقالة أكثر من عشر تهم هى :

١ ـ تعضيد الحزبين المعارضين للحكومة ٠

٢ ـ تحريض الأهالى على الاستخفاف بسلطة الحكومة ٠

٣ ـ نشر روح الفوضى والاخلال بالنظام والحجر على حرية اعطاء الأصوات فى الانتخابات ٠

٤ ـ التشجيع على اقامة مظاهرات معادية للحكومة فى أثناء الانتخابات ٠

٥ ـ الامتناع عن اعطاء العمدة صوته ليقتدى به الأهالى ٠

٦ ـ تعطيل المخابرات التلفونية لعرقلة الاتصال بالجهات المسئولة ٠

٧ ـ التأثير على مركز الوزارة القائمة باظهار أنها غير مرضى عنها ٠

٨ ـ اهمال القيام باعمال الوظيفة بالتستر على الأهالى الذين شجعوا على مقاطعة الانتخاب ٠

٩ ـ نشر الاسـتقالات فى الجرائد المعارضـة للحكومة بطريقة تتضمن الطعن على أعمال الوزارة والتشهير بها ٠

١٠ـ الامتناع عن الذهاب لنقطة البوليس لسؤالهـم عن سبب الاستقالة

١١ـ الامتناع عن أداء أعمالهم قبل البت فى استقالاتهم (٣) ٠

وكانت طريقة الحكومة فى تحصـيل الغرامات تنم عن سياسـتها العدوانية وتعسفها فى المضى فى هذه السياسة فقد كان تحصيل الغرامات يتم بطريقة ارهابية ففى مركز بنى مزار أمرت الحـكومة على أثر استقالة العمد مباشرة أن يحاكموا أمام لجنة الشـياخات ، فحكمت عليهـم اللجنة

---

(١) انظر على سبيل المثال قرارات التأديب والانتخابات ، مديرية الدقهلية ـ قلم الشياخات رقم ١٩٣١ عين ٣٥ مخزن ٥ ص ٢٢٨ ٠

(٢) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق الذكر ص ٤٨ ٠

(٣) انظر : قرارات التأديب والانتخاب بمديرية الدقهلية ـ قلم الشـياخات ٠ دفتر رقم ١٩١٣ عين ٣٥ مخزن ٥ ٠

بالرفت وبعشرين جنيها غـرامة لكل تهمة حتى بلغت الغـرامات حـوالى ألفى جنيه ، وعندما قام العمد بدفع الغرامات المقررة عليهم أهينوا أشد اهانة وهددوا أسوأ تهديد ، أما العمد الذين تأخروا أربعا وعشرين ساعة عن الدفع فقد ارسلت لهم وزارة الداخليـة قوات من الجيش والبوليس واللوريات المسلحة أزعجت بلادهم أشد ازعاج ، فاذا لم تجد العمدة فى بلده أخذت بعض الرهائن ، وكانت هذه الرهائن تؤخـذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة أو الشيخ من ذلك ما حدث بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت الحكومة زوجه العمدة كى يسدد هو المبلغ بنفسه دونما التفات الى قيم العرض والشرف التى يعتز بهـا الفلاحـون واريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحكومة لولا أنها هددت بأن تقتل نفسها فاخذوا بدلا منها الحاج عبد الله حسانين بخيت والشيخ ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك (١) ٠

وفى أسيوط حكمت لجنة الشـياخات على العمد والمشـايخ الذين استقالوا بالرفت والغرامات الباهظة التى تراوحت بين ١٣٠ و ٨٠ جنيها (٢) فحكمت على تسعة عشر شخصا بمبالغ بلغت ١٦١٩ جنيها ، وبعد صدور هذه الأحكام قام رجال الادارة بتحصـيل الغرامات من العمد والمشايخ فى الطريق العام والا اقتيدوا الى الحجز حتى تدفع المبالغ المحكوم بها عليهم (٣) كما بلغت عمليات تعذيب رجـال الحكومة لمعارضـيهم فى مديرية أسيوط حدا كبيرا من البشاعة المنافية لآدمية الانسان وكرامته (٤) ٠

وفى تلا قبض على عمدة صندفا الذى لم يدفع الغرامة حتى الساعة الحادية عشر مساء مع أنه رجل مسن لا تحتمل صحته أن يقاسى آلام المرض والاعتقال (٥) وفى ميت القرشى دقهلية أرسلت وزارة الداخليـة رجالها فحاصروا بيت العمدة المستقيل أنور عبد المعطى كى يأخذوا منه الغرامة

---

(١) الاحرار الدستوريون : العدد ١٣ فى ١٥ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « صـورة ما يجرى فى بنى مزار » ٠

(٢) الضياء : العدد ١٠٨ من السنة الاولى بتاريخ الخميس ١٥ فبراير ١٩٣١

(٣) الضياء : العدد ١٠٧ فى ١٤ فبراير ١٩٣١ ٠

(٤) بلغت عمليات تعذيب رجال الحكومة لمعارضيهم حدا ان كانوا يدخلون العصى فى اديارهم ، كما كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ٠
انظر : محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ١٩١٢ ـ ١٩٣٧ ، القاهرة ـ النهضة المصرية ١٩٥١ ص ٣٥٢ ٠

(٥) الأحرار الدستوريون فى ١٦ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « فى تلا بعد بنى مزار »

التى قررتها لجنة الشياخات بالدقهلية عليه وهى مائة وعشرون جنيها فلم يمتنع العمدة بل دفع الغرامة لقائد القوة المهاجمة وطلب منه ايصالا فامتنع القائد عن اعطائه بل أمر القوة بالقبض عليه فساقوه الى المركز وأودعوه الحجز بأمر من المأمور الذى قام بتهديده اذا لم يسحب استقالته ، ولكن العمدة رفض ، ولما رأت الحكومة اصراره على موقفه وتمسكه برأيه واعتزازه به لم تجد مفرا أن تطلق سراحه (١) ، وبلغ من فزع الأهالى بسبب مهاجمات البوليس لبلادهم أن هجر بعض الرجال والنساء والأطفال منازلهم وانطلقوا يقضون ليلهم فى البرد القارس بالمزارع والحقول (٢) .

ولنا أن نتساءل عن حق العمد فى الاستقالة مثل حق أى موظف عمومى دون أن يتعرض لأى ايذاء ، وعن نوع الغرامات التى فرضت على العمد المستقيلين ، وهل هى غرامات ادارية كالتى توقع على الموظف المقصر فى عمله وتخصم من راتبه أم هى عقوبة جنائية اذا امتنع المحكوم عليه عن دفعها يحبس ، ولماذا يزاد مقدار هذه الغرامات رغم أنه محدد بنص المادة الخامسة المعدلة بالأمر العالى الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ (٣) ثم كيف تستطيع لجان الشياخات محاكمة عمدا استقالوا بالفعل ؟ .

والواقع أن من حق العمدة أن يستقيل من وظيفته كما يستقيل أى موظف عمومى ، وقد برأ القضاء من قبل العمد الذين استقالوا فى أثناء وزارة زيور ، ومع ذلك فان صدقى باشا . اعتبر الاستقالات شبه الجماعية ـ فى وقت كانت حكومته تعد للانتخابات ـ مظهرا عدائيا له برغم أنها قدمت بالطرق المشروعة ، وتركت للوزارة لكى تعين فيها من شاءت ، وقد ارتاعت حكومة صدقى لتلك الاستقالات وبوجه خاص بسبب أن هؤلاء العمد تركوا مناصبهم قبل البت فى استقالاتهم .

حقيقة ان من الصعب على أى قوة ارغام أحد على مخالفة ضميره والمضى فى مزاولة مهام منصبه لتأييد نظام لايتفق ومبادئه ، ولكن نشر هذه الاستقالات فى الصحف وبطريق شبه جماعية اعتبرته الحكومة فى ذلك الوقت عملا عدائيا موجها لها ، وتدخلا فى أعمالها ومناصرة للأحزاب المناوئه لها ، وهذا يتنافى فى رأيها ـ الحكومة ـ مع واجبات وظائفهم .

أما ما ذكرته جريدة الأحرار الدستوريين عن انقطاع علاقة الحكومة

---

(١) الضياء : العدد ١٠١ من السنة الاولى فى الخميس ٢٩ يناير ١٩٣١ .

(٢) محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ص ٥٠

(٣) عن هذا الأمر العالى ، أنظر ملاحق البحث ، الملحق رقم (١) .

بالعمد اذا استقالوا لأنهم ليسوا موظفين يتقاضـــون أجرا على وظائفهم . بل ان عملهم تطوعا لهم أن يعدلوا عنه فى أى وقت شاءوا (١) ، فتعتقد أن هذا يمكن أن يكون جائزا فى الأحـوال العادية أما فى الأحـوال التى تعرضت لها حكومة صدقى فقد كان استفزازا لها .

ان حياد الموظفين فى المسائل السياسية أمر مطلوب ويجب التسليم به فتفشى روح الحزبيـة بين موظفى الادارة مفسـدة لجهـاز الحكومة ، أما العمد فلهم شأن آخر لانهم بحكم وظائفهم كانوا الصلة بين السـلطة الحاكمة والأهالى ، ومتى طلبت معونتهـم فى وقت اجراء الانتخابات فى عهد حكومة متجرده من النزعات الحزبية أمكنهم أن يقدموا هذه المعونة بغير أن يجوروا على ميولهم السياسية وآرائهم الخاصة ، ولكن اذا حدث العكس ووجدوا أنه من المتعذر عليهم المعاونة على اجراء الانتخابات فى عهد حكومة تصرح دائما أن همها هو قهر الأحزاب التى ينتمون اليها فان من حقهم ان يعبروا عن وجهة نظرهم كما أنه من الأمانة عليهم أن ينسحبوا (٢) ، وهكذا فانه فى ظل الظروف التى أوجدتهـا حكومة صدقى ـ من تعطيل الدستور ومحاولة تزوير الانتخابات ـ فانه كان من حق العمد أن يستقيلوا من مناصبهم ، برغم أن الحكومة اعتبرت ذلك حركة عدائية ضدها وتحريضا ظاهرا لمقاطعة الانتخابات (٣) فقد رأت حكومة صدقى انه اذا كان من حق كل من يشغل وظيفة عامة أن يستقيل منها فان من المفروض أن يظل فى وظيفته حتى يتم البت فى شـأن استقالته ، وهذا مالم يحدث من العمد المسـتقيلين .

أما عن مسألة الغرامات فان هنـاك لائحة لتأديب العمـد يجـوز بمقتضاها أن توقع على أحدهم فى حالات معينة غـرامة لاتتجاوز عشرين جنيها أو رفته أو بالاثنين معا ، ولكن الحكومة عددت التهـم ، وقدمتهم الى لجان ادارية حكمت عليهم بغرامات تصاعدت وتضـاعفت أضـعافا كثيرة والذى نراه هنا أن الوزارة بمعاقبتهـا هؤلاء العمد والمشـايخ قد حاولت السيطرة على زمام الموقف قبـل أن يفلت منها ، ولكنها لم تنجح .

---

(١) الاحرار الدستوريون العدد ٩ من السنة الاولى فى ١١ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « انذار العمد والمشايخ للمديرية » .

(٢) الضياء ، العدد ١٠٤ من السنة الاولى فى أول فبراير ١٩٣١ تحت عنـوان « مسألة العمد » .

(٣) الاتحاد : العدد ١٩٤١ فى ١١ يناير ١٩٣١ تحت عنوان مهزلة استقالة العمد » .

بل زادت الطين بله بتعيينها عمدا ومشايخ لايرضى الأهالى عنهم . ومن المسلم به أنه لاعقوبة الا بناء على قانون ، وبما أن عقوبة استقالات العمد عقوبة ادارية فان استخدام القسوة والقهر وحجز العمد فى مراكز البوليس حتى يدفعون الغرامة المحكوم عليهم بها طريقة غير قانونية .

وبالنسبة لأماكن العمد الشاغرة فقد قامت لجان الشياخات بتعيين عمد ومشايخ بدلا من الذين استقالوا ، وكان العمد الجدد من الموالين اما لحزب الشعب أو لحزب الاتحاد ـ وعما الحزبان المناصران للحكومة ـ ففى أسيوط قررت لجان الشياخات بالمديرية تعضين مراد بك ثابت المنتمى لحزب الاتحاد عمدة لأسيوط ، وأحمد حسن مصطفى أحد المنتمين لحزب الشعب عمدة لناحية أولاد ابراهيم (١) ، وفى قنا عينت الحكومة مدنى حزين عمدة لاسنا قبلى ومحمد ابراهيم عمدة لأبى مناع ، وابراهيم أفندى بهيج عمدة لناحية الوقف بدلا من العمد المفصولين كما عينت عمدا لنواحى الكرنك وأبو طشت (٢) ، أما فى البحيرة فقد ألغى منصب العمدة فى ناحية منشاه دميستا بمركز « أبو حمص » وجعلت عزبة حيث لم يقبل أحد من سكانها هذا المنصب فى ظل وزارة صدقى (٣) ، ونتيجة لسوء اختيار الحكومة فى تعيين العمد الجدد فقد أرسلت الشكاوى من طول البلاد وعرضها الى ديوان الملك فؤاد والتى يتظلم الأهالى فيها من العمد الذين عينتهم الحكومة ، ويطالبون باعادة العمد المفصولين أو اجراء انتخابات لهم (٤) . ففى ناحية بنى غالب مركز أسيوط اشتكى الأهالى من رفت عمدتهم بلا ذنب وطالبوا باعادته لوظيفته أو اتباع طريقة الانتخاب فى اختيار

---

(١) المساء : العدد ١٣٤ فى الاثنين ٢ فبراير ١٩٣١ .

(٢) المقطم : العدد ١٢٤٨٠ فى الثلاثاء ٢٧ يناير ١٩٣١ .

(٣) المساء : العدد ١٣٥ فى الثلاثاء ٣ فبراير ١٩٣١ تحت عنوان «الادارة والعمد»

(٤) لقد عبر حزب الوفد خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين عن رغبته أكثر من مرة فى أن تحل الانتخابات المباشرة محل التعيينات من جانب الحكومة ففى صيف ١٩٢٦ اعدت اللجنة البرلمانية للشئون الداخلية مشروع قانون ينص على جعل انتخابات العمد والمشايخ لفترة سبع سنوات وأن تتم عن طريق ناخبين يتكونون من كل قرى له حق التصويت الا أن عدلى يكن عارض المشروع كما أن سعد زغلول أسقط هذا الاقتراح ـ خشية عزيمة الحكومة ، ثم أعيد احياء المشروع أثناء وزارة النحاس ١٩٢٨ الا أن حكومته سقطت قبيل اقراره .

ج . بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ـ ترجمة الدكتور عبد الخالق لاشين ـ وعبد الحميد الجمال ، القاهرة ـ الحرية الحديثة ، ص ٨٦ .

العمدة الجديد (١) وفى مديرية أســـوان أشتكى أهالى كشتمنة شرق مركز الدر » من رفت عمدتهم واستبداد العمدة الجديد (٢) ، وفى مركز البلينا اشتكى أهالى ناحية يعقوب من رفت حكومة صدقى لعمدتهم (٣) ، وفى بندر فاقوس شرقية تظلم الأهالى من رفت عمدتهم التى يقوم بكافة واجباته وتعيين آخر مكانه (٤) ، وفى مركز اطسا بالفيوم تظلم اهـــالى جردو من قرار وزارة الداخلية ايقاف عمدتهم وطالبوا بالغاء هذا القرار ، والتمسوا اعادة عمدتهم الشيخ عبد الرحمن العشيرى الى عمله الذى قام به نحـو العشرين عاما بمـا يرضى الجميع ، وذكروا أنه رفت فقط لعـلاقه المصاهرة مع أحد الدستوريين (٥) .

وفى مركز « تلا » تظلم أهالى كفر الشيخ سليم من العمدة عبد الصمد على عطية الذى عينته حكومة صدقى لتعامله بالربا الفاحش واحتكار بيع السماد وعدم قيامه بواجبات وظيفته (٦) كما حدث نفس الشىء فى مركز أشمون منوفية حيث تظلم أهالى « رملة الانجب » من العمدة الذى عينته الحكومة برغم اعتراضهم على ذلك (٧) .

والجدير بالذكر أنه على الرغم من وقوف معظم العمد والمشـــايخ الى جانب المعارضة ضد الحكومة فان هنـاك بعض العمد ناصروا الحـكومة ، وهؤلاء يمكن تقسيمهم الى قســمين : قسم خشى على المنصب ورفض تركه حتى لا يتقلده خصم له أو منافس (٨) ، وقسم آخر من الذين عهد فيهم مشايعه العكومة فى آرائها ففى أبو طواله شرقية ، ارغم عمدتها مواطنى بلدته على تكذيب عريضة أهالى الشرقية بالتماس اقالة الوزارة (٩) ، وفى ناحية الحجز مركز ادفو أسرع محمود بكر عمدة الناحية الى تقديم بلاغ ضد

---

(١) محافظ عابدين : ديوان جلالة الملك ، محفظة رقم ٦ التماسات جماعية التماس بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٣٠ .

(٢) نفسه

(٣) نفسه

(٤) نفسه

(٥) محافظ عابدين : ديوان جلالة الملك ، محفظة رقم ٧ تحت عنوان « التماسات جماعية » شكوى رقم ٧/٥/٧٥٣ بتاريخ ٣ يولية ١٩٣٠ .

(٦) نفسه ، محفظة رقم ٧ التماس بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٧) نفسه : التماسات جماعية ـ الادارة العربية ملف رقم ٦٩٤ .

(٨) المساء : العـــدد ١٣٤ فى الاثنين ٢ فبراير ١٩٣١ تحت عنـــوان « محاولات غير مجدية » .

(٩) المساء : العدد ١٣٦ فى ٤ فبراير ١٩٣١ تحت عنوان « شيخ مستقيل » .

محمد أحمد « شيخ البلد » بتهمة انه عاب فى حق الحكومة مما عرضه للتحقيق (١) ، وفى ناحية الصعايدة مركز ادفو قام العمدة بابلاغ المديرية أن عبد العزيز محروس سكرتير لجنة الوفد حرض مشايخ الناحية على الاستقالة فقبض عليه ، وحجز لمدة يومين (٢) ٠

وفى مركز دسوق أبلغ عمدة سنهور المدينة مأمور المركز بأن اثنين من مشايخ البلد منضمان الى حزب الوفد فتم التحقيق معهما (٣) كما كان من أنصار الحكومة أيضا حسن بك الجمل أحد أعضاء حزب الشعب وعمدة الميمون مديرية بنى سويف (٤) ٠

وبالاضافة الى ذلك فقد تراجع بعض العمد فى استقالاتهم وكذبوها على صفحات الجرائد ، ففى الشرقية أنكر عمدة كفر الاشراف ارسال تلغراف باستقالته (٥) كما أنكر الشيخ أمين مصطفى عمدة المجفف ارسال تلغراف الاستقالة فقبلت الحكومة اعتذاره (٦) ٠

ولم تكتف حكومة صدقى بفصل العمد المستقيلين وتغريمهم أفدح الغرامات بل لجأت أيضا الى القضاء على خصومها من العمد والمشايخ حتى ولو لم يستقيلوا ففصلت اداريا عبد الرحيم بك مصطفى عمدة ساحل سليم لموقفه البارز فى تأييد قرار حزبى الوفد والأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات (٧) كما فصلت محمود قناوى عمدة أبو عمورى ومحمد بك عبد العال عمدة الأوسط سمهور بمركز نجع حمادى لنزعتهما الوفدية(٨)، وفى مديرية المنيا صدرت الأوامر بوقف ستة من عمد بنى مزار وفصل عمدة آخر اداريا من المركز نفسه وذلك لعدم ثقتها بهم وعدم اطمئنانها

---

(١) المساء : العدد ١٤٢ فى ١٠ فبراير ١٩٣١ ٠

(٢) المساء : العدد ١٤٢ من السنة الاولى فى ١٠ فبراير ١٩٣١ ٠

(٣) الاحرار الدستوريون : العدد الثامن من السنة الاولى فى ١٠ يناير ١٩٣١ ٠

(٤) المساء : فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ ٠

(٥) الضياء : العدد ٩٩ من السنة الأولى فى الثلاثاء ٢٧ يناير ١٩٣١ ٠

(٦) المقطم : العدد ١٢٧٤٧ فى السنة الثالثة والأربعون فى الجمعة ٢٣ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « لجنة الشياخات فى مديرية الشرقية » ٠

(٧) الأحرار الدستوريون : العدد ٨ من السنة الاولى فى السبت ١٠ يناير ١٩٣١

(٨) المساء : العدد ١٤٨ من السنة الأولى فى ١٦ فبراير ١٩٣١ تحت عنوان « استقالات عمد وفصل آخرين » ٠

الى توكيل رياسة تحرير جداول الانتخاب اليهم (١) ، كما أقالت بعض المشايخ مثل على حسن رخا عمدة بنايوس التابع لمركز الزقازيق شرقية ، وموسى أحمد نوح شيخ غفر كفر هلال مركز السنطة غربية لانتمائه الى حزب الأحرار الدستوريين (٢) ، كما لجأت الى طرق غريبة فى محاربة خصومها فطلبت من العمد والمشايخ أن يوقعوا على كشوف تثبت عضويتهم فى حزب الشعب ، وان يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته (٣) ، وقصرت الترقيات على موظفى الادارة الذين يستطيعوا أن يحشدوا للحزب الجديد أكبر عدد من الأنصار (٤) كما اضطهدت الادارة كل من حرض على مقاطعة الانتخابات .

لقد رغبت حكومة صدقى فى أن يكون العمد من الفريق الذى لايتردد فى ممالأتها على أغراضها ومشايعتها الى غاياتها (٥) حتى لو اضطرها الأمر الى تعيين أشخاص من المشبوهين الذين ثبتت ضدهم مسئوليات رسمية أو جنائية أو تأديبية (٦) .

وقد أدت هذه السياسة الى حالة من القلق داخل البلاد كما أدت الى اختلال الأمن واضطرابه فقامت المنازعات بين العائلات وكثرت الحوادث(٧) وانقسمت البلاد الى فريقين أحدهما فى صف العمدة الذى اضطهدته والآخر فى صف العمدة الذى عينته الحكومة ، وقد صور توفيق الحكيم هذه الانقسامات فذكر أن تغيير العمد فى القرى كان يظهر بوضوح لدى ظهور موكب مصحوب بالعويل والبكاء من فريق من أهالى القرية

---

(١) الفلاح المصرى : العدد الاول من السنة الرابعة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان « الوزارة والعمد ـ من المسئول عن الأمن وما يصيبه » .

(٢) محافظ عابدين : ديوان جلالة الملك ـ التماسات جماعية . الادارة العربية ملف رقم ٦٩٤ .

(٣) محافظ عابدين : ديوان جلالة الملك ـ التماسات جماعية ، استغاثة موقع عليها من أعضاء مجلس الشيوخ وأهالى الفيوم مرفوعة بهيئة وفد من مديرية الفيوم الى الملك فؤاد .

(٤) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥٢ .

(٥) الفلاح المصرى : العدد الاول من السنة الرابعة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٦) الجهاد : العدد ٥٩ من السنة الاولى فى ١٤ نوفمبر ١٩٣١ .

(٧) المقطم : العدد ١٢٧٤٨ فى السبت ٢٤ يناير ١٩٣١ تحت عنوان « جمع السلاح وعلاقته بالأمن العام » .

وبالفرح والتهليل من الفريق الآخر أثناء نقل جهاز التلفون من مقر العمدة المطرود الى منزل العمدة الذى حل محله (١) ٠

ولقد أدى تغيير العمد المستمر الى تشاحن العائلات وامتلاء القلوب بالأحقاد وافساد الأمن وقوع الجرائم (٢) حتى وصل الأمر الى قتل الاهالى لأحد العمد من اتباع الحكومة ، ففى البحيرة مثلا قتل بعض الأهالى عبد المقصود بك الديب عمدة بلدة صفط العنب باطلاق بعض أعيرة نارية عليه (٣) ٠

ومن الالتماسات والشكاوى الجماعية التى أرسلها الأهالى الى ديوان الملك فؤاد يتضح مدى الغبن الذى أصابهم نتيجة الخلافات الحزبية ، ومدى ما تعرضت له قراهم من اختلال فى الأمر نتيجة ايقاف وتغيير العمد فتذكر عريضة موقعه من أهالى الاقادمة مركز أبى تيج بمديرية أسيوط أن الأهالى يشكون من « اختلال الأمن فى بلدتهم بسبب الحزبية وقيام مفسدين ينتقمون من خصومهم باسم الوزارة الحالية ، ويتهمون العمدة باطلا » (٤) ومن التماس قدمه مشايخ وأهالى ناحية دهمرو مركز مغاغة يشكون فيه من رفت وزارة صدقى لعمدتهم بلا ذنب ، وتعيين عمدة آخر مكانه رغم أنه سبق أن تستر على جريمة قتل حدثت فى منزله (٥) ٠

وبالرغم من عدم اقبال الأهالى على الانتخابات وخلو معظم الدوائر الانتخابية (٦) فان جريدة الشعب هللت للحركة الانتخابية وصورت بعض صناديق الانتخاب وأمامها الكثير من الناخبين وكتبت تحت عنوان « يوم النصر الحاسم » قائله « هاهى صناديق الانتخاب توضع وترفع

---

(١) توفيق الحكيم : يوميات نائب فى الارياف ، القاهرة ـ مكتبة الآداب ص ١٠٠ ـ ١٠٢ ٠

(٢) الفلاح المصرى : العدد الأول من السنة الرابعة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان « الوزارة والعمد ـ من المسئول عن الامن وما يصيبه » ٠

(٣) المقطم : العدد ١٢٤٩٥ فى السبت ١٤ فبراير ١٩٣١ تحت عنوان «حادث أليم ـ قتل عمدة » ٠

(٤) محافظ عابدين ، ديوان جلالة الملك ، محفظة رقم ٦ عريضة بتوقيع أهالى الاقادمة مركز أبو تيج ٠

(٥) ديوان عابدين ، محفظة رقم ٦ التماس بتاريخ ٢٥ يونية ١٩٣٠ موقع عليه من مشايخ وأهالى ناحية دهمرو مركز مغاغة ٠

(٦) فاطمة اليوسف : ذكريات ، القاهرة ـ مكتبة روز اليوسف ـ الكتاب الذهبى ٣١٤ ص ١٥٥ ٠

ملاى باسماء الناخبين ، وهاهى الأمة تقبل على الانتخاب فرحة مستبشرة ، وهاهى نتائج الانتخاب تبلغ حدا ما بلغته فى أى انتخاب سبق رغم ما أقيم فى سبيله من عقبات (١) .

كما أعلن اسماعيل صدقى فى بيان ألقاه على الصحفيين أن الانتخابات أسفرت فى أيامها الثلاثة عن نتيجة باهرة تغتبط بها الحكومة أعظم اغتباط وان « نسبة عدد الناخبين الذين اشتركوا فيها تفوق كل نسبة سبقتها(٢) حيث بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧ر٧/٨ فى المائة .

والجدير بالذكر أن نتيجة الانتخابات تهكمت عليها بعض الصحف واعتبرتها « طبخ » للانتخاب كما ذكر رئيس حزب الوفد بأن ما حدث فى الانتخابات لم يسمع التاريخ بأسوأ منه لأنها أجريت فى جو خانق من الاكراه والتزوير وسفك الدماء ، وان الأمة قاطعتها ، ولم يشترك فيها أكثر من خمسة فى المائة وليس ٦٧ر٧/٨ كما ذكر صدقى (٣) .

والواقع ان انتخابات صدقى تميزت بوقوع بعض الحوادث الدامية التى لم يسبق لها مثيل منذ صدور دستور ١٩٢٣ فقد اشترك رجال الادارة فى عملية تزييف المحاضر بحيث أثبتت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا مما أدى الى فوز حزب الشعب بأغلبية كبيرة فكانت هذه المأساة الانتخابية سابقة خطيرة اتبعتها الادارة فى العمليات الانتخابية كلما أرادت اصطناع برلمان صورى (٤) .

لقد اشتكى الكثير من الأهالى مر الشكوى من تدخل الحكومة فى الانتخابات وانتصارها لفريق دون آخر فهدموا بذلك المساواة التى

---

(١) الشعب : العدد ١٤٢ من السنة الاولى فى الثلاثاء ١٨ مايو ١٩٣١ .

(٢) الشعب : العدد ١٤٣ من السنة الاولى فى الأربعاء فى ١٩ مايو ١٩٣١ والجدير بالذكر ان اسماعيل صدقى جعل الانتخابات على ثلاثة أيام بدلا من يوم واحد، وكانت نتيجة الانتخابات على درجتين الاولى الانتخابات الخمسينية أى أن ينتخب كل خمسين ناخبا مندوبا عنهم ، ثم الانتخابات البرلمانية وفيها ينتخب المندوبون الخمسونيون أعضاء مجلس النواب ثم أعضاء مجلس الشيوخ .

الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ٢ ص ١٥٠ .

(٣) الجهاد : العدد ٥٩ من السنة الأولى فى ١٤ نوفمبر ١٩٣١ تحت عنوان « خطبة الرئيس الجليل مصطفى النحاس » .

(٤) الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ١٥٠ .

تعتبر أكبر دعامة فى صرح الدستور (١) ، كما اشتكى بعض آخر من اضطهاد الادارة لهم ، ومعاكسة أعمالهم لأنهم قاطعوا الانتخابات (٢) ووصلت الى السير لامبسون المندوب السامى الانجليزى فى مصر عشرات الآلاف من الشكاوى من مختلف طبقات الأمة مصريين وأجانب يوضحون فيها رفضهم لحكومة صدقى وما حدث فى الانتخابات من تزوير ولذلك فقد رأى الانجليز « أنه من الخطر الذى يهدد سلامة الامبراطورية البريطانية فى مصر أن يترك الشعب المصرى فى مثل هذه الحالة التعسة » (٣) وأنه من الأفضل ضرورة الاعتماد على حكومة مصرية تتمتع بثقة الشعب ومنتخبيه فصدر أمر ملكى فى ٣٠ نوعمبر بالغاء دستور ١٩٣٠ والعودة الى دستور ١٩٢٣ ، وبذلك توقفت تجربة صدقى بعد أربع سنوات من استمرارها .

والجدير بالذكر أن مسألة اعادة العمد والمشايخ الذين فصلوا نتيجة للانقلاب الدستورى ١٩٣٠ ورد الغرامات التى حصلت منهم أثيرت فى الصحف كما أيثرت فى مجلس النواب بعد خروج حكومة صدقى من الحكم .

وعن الصحف فقد ذكرت جريدة السياسة أن العمد والمشايخ الذين قدموا استقالاتهم بسبب رفضهم الاشتراك فى انتخابات لاترضاها ضمائرهم من حقهم أن يعودوا الى مناصب العمدية ، وان الاحكام التى صدرت ضدهم من لجان الشياخات بغرامات فادحة عن طريق تفتيت التهمة الواحدة الى عدة تهم باطلة ، ويجب الغاؤها واعادة ما دفعوه من غرامات اليهم (٤) ، وطالبت الحكومة بضرورة الاسراع فى هذا الموضوع (٥) .

---

(١) محافظ عابدين : ديوان جلالة الملك ـ محفظة رقم ٢٧ التماسات جماعية . استغاثة موقع عليها من أعضاء مجلس الشيوخ وأهالى الفيوم مرفوعة بهيئة وفد من مديرية الفيوم الى الملك فؤاد .

(٢) محافظ عابدين : ديوان جلالة الملك ـ التماسات جماعية ، ملف رقم ٦٩٤ شكوى ضد رجال الادارة لاضطهادهم بعض الأهالى حتى ضاعت تجارتهم لأنهم قاطعوا الانتخابات .

(٣) محافظ عابدين : محفظة رقم ٣ أحزاب سياسية ، تقارير أمن عن الأحزاب المختلفة ، ملف حزب الشعب ، تقرير بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٣٤ .

(٤) السياسة : العدد ٣٥٥٧ فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ تحت عنوان « مظالم يجب أن ترفع » .

(٥) السياسة : العدد ٣٥٦٠ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ تحت عنوان « مظلمة العمد الذين استقالوا والذين رفتوا » .

أما عن مجلس النواب فبالنسبة للمسألة الأولى فقد طالب بعض الأعضاء « برد العمديات للبيوتات التى خرجت منها وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٣٠ (١) » وقد نظر ذلك الموضوع فى جلسة ٢٠ ابريل ١٩٣٧ وتقرر احالته الى السلطة التنفيذية لبحث كل حالة على حدة طبقا للمصلحة العامة والعدالة (٢) .

وقد بدأت وزارة الداخلية تتخذ الاجراءات الخاصة بذلك فبعد أن كانت اللوائح تقتضى أن لايقيد العمدة أو الشيخ الذى رفت فى كشف المرشحين الا بعد مضى زمن كاف لزوال الأسباب ، ولما كانت طائفة كبيرة من العمد الذين فصلوا بسبب انتخابات ١٩٣١ أو بسبب سياسى آخر بعد ذلك قد منعت من ادراج اسمائها فى كشوف المرشحين فى الوزارة السابقة فقد رأت الوزارة الجديدة أنه من الانصاف أن يعاد ادراج أسمائهم (٣) كما كلف محمد توفيق نسيم رئيس الوزارة وزارة الداخلية باعداد مذكرة تتضمن بيان باسماء العمد والمشايخ المفصولين سياسيا بسبب امتناعهم عن الانتخابات تمهيدا لانصافهم (٤) ، وقد أذاعت وزارة الداخلية كشفا بأسماء العمد والمشايخ الذين فصلوا من وظائفهم فى الفترة من ١٩ يونيه ١٩٣٠ الى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ كما اذاعت قرار وزير الداخلية بفصل العمد الذين حلوا محلهم فى وظائفهم تمهيدا لفتح باب الترشيح أمامهم وعرض الأمر على لجان الشياخات (٥) ، وعن المسألة الثانية فقد ردت جميع الغرامات الى أصحابها بعد أن قرر مجلس الشيوخ والنواب قانونا « برد الغرامات التى حصلت من عمد ومشايخ البلاد وقبائل العربان لمناسبة اصدار دستور ١٩٣٠ والانتخابات التى أجريت تنفيذا له (٦) .

---

(١) مضابط مجلس النواب ـ مجموعة مضابط الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الثانى مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين بتاريخ الثلاثاء ١١ مايو ١٩٣٧ ص ٨٠٢ .

(٢) مضابط مجلس النواب : المضبطة السابقة الذكر ص ٨٠٣ .

(٣) السياسة : العدد ٣٥٦٦ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ تحت عنوان « بدء الانصاف فى مظالم العمد » .

(٤) السياسة : العدد ٣٥٧١ فى ٥ ديسمبر ١٩٣٤ تحت عنوان « اعادة العمد والمشايخ المفصولين سياسيا » .

(٥) السياسة : العدد ٣٥٨٤ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ تحت عنوان « العمد والمشايخ المفصولون لاسباب سياسية » .

(٦) مضابط مجلس النواب : الانعقاد العادى الأول . ملحق لمضبطة الجلسة الحادية والثلاثين بتاريخ الخميس ١٧ سبتمبر ١٩٣٦ ص ١٥٩٨ .

ومما سبق يتضح أن حزب الوفد استطاع أن يزعج حكومة صدقى باستقالة أنصاره من العمد والمشايخ ، وباعلانه بالاشتراك مع حزب الأحرار الدستوريين مقاطعة الانتخابات وطواف زعمائه بالقرى والاقاليم يدعون الى هذه المقاطعة ونشرهم الشائعات بأن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى الدستور الحالى (١) كما يتضح تمتع الكثير من العمد والمشايخ بحيوية سياسية دافقة ووعى وطنى ، وأنهم بثباتهم واستهانتهم بالأذى ضربوا مثلا طيبا فى التضحية وانكار الذات فعلى الرغم من أن منصب العمودية وما له من رونق ، والامتيازات التى يلقاها العمد والمشايخ نظير خدماتهم للحكومة مثل اعفائهم وأولادهم من الخدمة العسكرية ومن أشغال العونة (٢) ، ومن دفع الأموال الأميرية عن خمسة فدادين من الأطيان التى يمتلكها كل منهم (٣) فانهم آثروا الاستقالة رغم معرفتهم انها ستفقدهم هذه الامتيازات ، كما أثبت الشعب حيويته بمقاومة وزارة صدقى التى تولت الحكم ضد ارادته (٤) مما زعزع الثقة فى هذه الوزارة وأدى فى النهاية الى اسقاطها واسقاط الدستور الذى أتت به واعادة دستور ١٩٢٣ .

---

(١) محافظ عابدين : تقارير سياسية ، تقرير بتاريخ ١٩٣١/٦/٢٤ .

(٢) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ج ٣ ، الاسكندرية ، المطبعة التجارية ١٨٩١ ص ١٥٢ ( أمر عال فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٨ ) .

(٣) جرجس حنين : الاطيان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الاولى ١٩٠٤ .

(٤) الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ١١٩ .

## ملاحق البحث

## ملحق رقم (١)

## ارادات سنية وأوامر عالية

### أمر عال

بتعديل المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ بشأن اختصاصات العمد والمشايخ (١) ٠

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والخامسة من أمرنا الصادر فى ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ ـ ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بعمد ومشايخ البلاد ، وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت ٠

المادة الأولى

تعدل المادة الخامسة من الأمر المشار اليه كما يأتى :

يجوز رفت العمد والمشايخ بقرار يصدر من نظارة الداخلية وفى حالة تقصيرهم فى تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للمدير أن يحكم عليهم بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهى الانذار والتوبيخ ٠

غرامة لا تتجاوز المائة قرش ٠

التوقيف عن وظيفتهم فى أثناء عمل التحقيق عن أعمالهم بشرط ألا تزيد مدة التوقيف عن ثلاثة شهور الا اذا قضت الظروف باطالة مدة التوقيف فيكون تمديده بقرار يصدر من ناظر الداخلية ٠

ويجوز للمدير فى حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد واذا ظهر أن الأمر الذى ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فعلى المدير أن يحيله على اللجنة المذكورة فى المادة

---

(١) الوقائع المصرية رقم ١٣٨ السنة الثانية والثمانون فى الاثنين ٢ ديسمبر ١٩١٢ ٠

الثانية ، ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال المتهم أن يحكم عليه بالعقوبتين الآتى بيانهما منفردتين أو منضمتين الى بعضهما وهما الغرامة لغاية عشرين جنيها أو الرفت ، وتبلغ هذه الأحكام الى نظارة الداخلية وهى يجوز لها أن تصدق عليها أو أن تستبدلها بأخف منها .

المادة الثانية

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ١٨ ذى الحجة ١٣٣٠ ( ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ ) .

**عباس حلمى**

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

**محمد سعيد**

## ملحق رقم (٢)

### بلاغ رسمى عن العمد المستقيلين لاسباب سياسية (١)

أصدرت وزارة الداخلية بلاغا عن العمد والمشايخ الذين استقالوا أو بالأحرى حرضوا على الاستقالة فكان عدد العمد ٨٧ والمشايخ ١٨٩ ومما يذكر أنه لم يستقيل أحد فى مديريتى الغربية وأسوان وهاك جدول ببيان العمد والمشايخ المستقيلين ٠

| المديرية | عمد | مشايخ |
|---|---|---|
| القليوبية | ٣ | ٤ |
| المنوفية | ١٦ | ١١ |
| الدقهلية | ١٣ | ٤ |
| البحيرة | ١ | ٦ |
| الشرقية | ٥ | ١٠ |
| الجيزة | ١ | ٦ |
| بنى سويف | — | ٣ |
| الفيوم | ٤ | ٦ |
| المنيا | ٢٥ | ١٢٢ |
| أسيوط | ١٥ | ١٣ |
| جرجا | ١ | ٩ |
| قنا | ٣ | ... |

(١) الاتحاد : فى ٢ فبراير ١٩٣١ ٠

## ملحـق رقـم (٣)

عن اقتراح النائب زكرى بدار رد العمديات للبيوتات التى خرجت منها وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٣٠ (١) ٠

أشير الى الكتاب الآتى :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب ٠

أتشرف بان أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الداخلية عن اقتراح النائب المحترم زكرى بدار رد « العمديات » للبيوتات التى خرجت منها وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٣٠ ٠

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى مقررا لها أمام المجلس ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**رئيس اللجنـة**

**محمد يوسـف**

تحريرا فى ٢٧ ابريل ١٩٣٧

---

(١) الدولة المصرية ٠ مجلس النواب ـ الهيئة النيابية السادسة ، مجموعة مضابط الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الثانى من مضبطة الجلسة السادسة والعشرين الى مضبطة الجلسة الاربعين ، مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين لمجلس النواب فى الثلاثاء ١١ مايو ١٩٣٧ ص ٨٠٢ ٠

## ملحـــق رقـــم (٣)

عن اقتراح النائب زكرى بدار رد العموديات للبيوتات التى خرجت منها وارجاع الحالة التى كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٣٠(١) أشير الى الكتاب الآتى :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب ٠

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الداخلية عن اقتراح النائب المحترم زكرى بدار رد « العمديات » للبيوتات التى خرجت منها وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٣٠ ٠

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى مقررا لها أمام المجلس ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**رئيس اللجنـة**

**محمد يوسف**

تحرير فى ٢٧ ابريل ١٩٣٧

الرئيس : الكلمة لحضرة المقـرر

المقرر : أحـال المجلس هذا الاقتراح على لجنـة الداخليـة بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣٦ فنظرته بجلسة أول سبتمبر ١٩٣٦ ولم تنته منه لانتهاء الدورة ، وقد جدده حضرة مقدمه فأحيل على اللجنة بتاريخ ٨ ابرير سنة ١٩٣٧ فنظرته بجلسة ٢٠ ابريل ١٩٣٧ وحضر اجتماعهـا حضرتا المقترح والأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وقرر أن هذا الاقتراح خاص بمسألة يحسن تركها للسلطة التنفيذية فتبحث كل حالة على حدة طبقا للمصلحة العامة والعدالة ، وقد رأت اللجنة أن تعطى الوزارة

---

(١) الدولة المصرية ، مجلس النواب ـ الهيئة النيابيـة السادسـة ، مجموعة مضابط الانعقاد العادى الثانى . المجلد الثانى من مضبطة الجلسة السادسة والعشرين الى مضبطة الجلسة الاربعين ، الجلسة الثامنة والعشرين لمجلس النواب فى الثلاثاء ١١ مايو ١٩٣٧ ص ٨٠٢ ـ ٨٠٣ ٠

هذا الاقتراح العناية اللازمة لتنفيذه فقرر حضرته أنها ستحل هذه الرغبة محلها من الاعتبار بقدر ما يتفق مع المصلحة العامة ٠

لهذا تشير اللجنة على المجلس الموقر باحالة الاقتراح على وزارة الداخلية لبحثه ٠

نص الاقتراح ٠

عندما حدث الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٣٠ فكرت الوزارة فى ذلك العهد فى توطيد ذلك النظام وعملت بكل قواها لتنفيذه فقسمت بعض البلاد ذات العمدية الواحدة ( التى خالف فيها العمد رأى تلك الوزارة سياسيا ) الى عمديات بحجة الأمن العام وفصلت بعضهم وغرمتهم وذلك للنكاية بهم ، وفى البلاد التى خلت عمدياتها بوفاة أصحابها لم تشأ الوزارة فى ذلك الحين تعيين عمد من أهاليهم لمخالفتهم مبدأها السياسى أو لاضرابهم عن ترشيح أنفسهم ، وعدم التعاون مع حكومة ذلك العهد فعينت فى تلك العمديات من سايرها فى سياستها ٠

وحيث أن الأحزاب اتفقت جميعا على ارجاع دستور سنة ١٩٢٣ وهو دستور الأمة ، وكان لها ما أرادت اقترح ارجاع الحالة الى ما كانت عليه تلك العمديات قبل ذلك الانقلاب الدستورى ، وفى العمديات التى خلت بوفاة شاغليها ، ولم تر حكومة ذلك العهد تعيين أحد بدلا منهم من أقاربهم لمخالفتهم مبدأها السياسى أو لاضراب هؤلاء الأقارب عن ترشيح أنفسهم للعمديات لعدم تعاونهم مع تلك الحكومة ، وان ترد تلك العمديات للبيوتات التى خرجت منها فى هذا الدستورى السعيد ٠

١٤ يوليه سنة ١٩٣٦

زكرى بدار

**نائب ارمنت**

الرئيس : هل توافقون على تقرير اللجنة

**موافقة عامة**

## ملحق رقـــم (٤)

باســم حضرة صــاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

### المادة الأولى

يفتح فى ميزانية السنة المالية ٣٦ ــ ١٩٣٧ قسم ٩ ــ وزارة الداخلية فرع (١) باب (٢) اعتماد اضافى بمبلغ ١٨٧٣٥ ج ٠ م ٠ لرد الغرامات التى حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى وقبائل العــربان لمناسبة اصدار دستور ١٩٣٠ والانتخابات التى أجريت تنفيذا له (١) ٠

---

(١) مضابط مجلس النواب . الانعقاد العادى الاول ــ ملحق لمضبطة الجلســة الحادية والثلاثين لمجلس النواب فى الخميس ١٧ سبتمبر ١٩٣٦ ص ١٥٩٨ ٠

## ملحق رقم (٥)

سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من النائب الدكتور محمد على الشربينى (١) ٠

١ ـ ما عدد الأشخاص الذين استشهدوا فى الحوادث التى حدثت احتجاجا على الغاء دستور الأمة من سنة ١٩٣٠ الى الآن ، وما هو عدد من أصيبوا فى تلك الحوادث بعاهات أقعدتهم عن كسب عيشهم وعيش أولادهم ؟

٢ ـ ألم تفكر الحكومة فى مساعدة الفقراء من هؤلاء المنكوبين باعانتهم ماليا ؟

رد الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية ٠

بلغ عدد القتلى فى الحوادث التى وقعت احتجاجا على الغاء دستور ١٩٢٣ وفى سبيل اعادته عدد ١٢٢ وعدد من أصيبوا بعاهات مستديمة خمسة وثلاثون هذا عدا ستة عشر مصابا بعيارات نارية تقرر لهم علاج أكثر من عشرين يوما ، وعدد ١١٢ مصابا تقرر لهم علاج أقل من عشرين يوما ، ولم يتقرر شىء بعد بصدد ما جاء فى الشطر الأخير من سؤال حضرة العضو المحترم ٠

---

(١) مضابط مجلس النواب ـ مضبطة الجلسة التاسعة والعشرين فى الثلاثاء ١٥ سبتمبر ١٩٣٦ ص ١٤٦١ ٠

## المصادر والمراجع

### أولا ـ الوثائق

#### ( أ ) وثائق غير منشورة


١ ـ دار الوثائق القومية بالقلعة ٠

محافظ عابدين :

( أ ) أحزاب سياسية محفظة رقم ٢ ، ٣ ٠

( ب ) ديوان جلالة الملك ، التماسات جماعية ـ محفظة رقم ٦ تقارير سياسية ٠

٢ ـ دار المحفوظات العمومية ٠

قلم الشياخات ، كوبيا قرارات التأديب والانتخاب مديرية الدقهلية ـ تحت رقم ١٩١٣ عين ٣٥ مخزن ٥ ٠


#### ( ب ) وثائق منشورة


١ ـ الدستور المصرى وقانون الانتخاب أكتوبر ١٩٣٠ ٠ القاهرة ـ المطبعة الاميرية ٠

٢ ـ مجلس شورى القوانين ، مارس ١٨٩٥ ٠

٣ ـ مضابط مجلس النواب ، سبتمبر ١٩٣٦ ـ مايو ١٩٣٧


### ثانيا ـ المراجع العربية


١ ـ توفيق الحكيم ، يوميات نائب فى الأرياف ، القاهرة ـ مكتبة الآداب ٠

٢ ـ ج ٠ بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ٠ ترجمة الدكتور عبد الخالق لاشين وعبد الحميد الجمال ، القاهرة ـ مكتبة الحرية الحديثة ٠

٣ ـ جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ٠ القاهرة المطبعة الاميرية ، الطبعة الأولى ١٩٠٤ ٠

٤ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ، جـ ٢ القاهرة ، النهضة المصرية ٠ الطبعة الأولى ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ٠

٥ ـ فاطمة اليوسف : ذكريات ، القاهـرة ـ مكتبة روز اليوسف الكتاب الذهبى ٢١٤ ٠

٦ ـ فيليب جـلاد : قاموس الادارة والقضـاء المجـلد الثالث الاسكندرية ، المطبعة التجارية ١٨٩١ ٠

٧ ـ محمد حسين هيكل : ١ ـ مذكرات فى السياسة المصرية القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٣١ ٠

٢ ـ السياسية المصرية والانقلاب الدسـتورى القاهـرة ، مطبعة السياسة ٠ المطبعة الأولى ١٩٣١ ٠

٨ ـ مركز تاريـخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول القاهرة ـ مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ ٠

## ثالثا : المراجع الأجنبية

Lloyd, L. : Egypt Since Cromer 2. Vols London 1934. Vol 2

## رابعا : الدوريات

١ ـ الاتحـاد : يناير ١٩٣١ ٠
٢ ـ الأحرار الدستوريون : يناير ١٩٣١ ٠
٣ ـ الجهـاد : نوفمبر ١٩٣١ ٠
٤ ـ السياسة : نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٣٤ ٠
٥ ـ الشعب : ابريل ـ مايو ١٩٣١ ٠
٦ ـ الضياء : يناير ـ فبراير ١٩٣١ ٠
٧ ـ الفلاح المصرى : ديسمبر ١٩٣٠ ٠
٨ ـ المسـاء : ديسمبر ١٩٣٠ ـ فبراير ١٩٣١ ٠
٩ ـ المقطم : يناير ـ فبراير ١٩٣١ ٠
١٠ـ المؤيد : أغسطس ١٩٠٢ ٠
١١ـ الوقائع المصرية : ديسمبر ١٩١٢ يوليه ١٩٣٠ ـ فبراير ١٩٣١ ٠